قال عبد القاهر الجرجاني:

«اعلم أنّهم إذا قالوا: ليس غير، فالتقدير ليس غير ذلك، ثم يحذف المضاف إليه الذي هو ذاك، ويبني المضاف الذي هو غير على الضمّ كما يفعل ذلك في قبل وبعد. ففي ليس ضمير للحرف، فكأنه قال ليس الحرف غير ما ذكرنا من أنّه جاء لمعنى، فإن قلت فكيف قالوا: ما جاء لمعنى والأسماء بهذه المنزلة. ألا ترى أن زيدا والرجل والفرس يجيء كلّ واحد من ذلك لمعنى مفرد؟ فالجواب أن مقصودهم في ذلك لمعنى غير متصرّف وقولهم ليس غير يدل على ذلك ومعنى التصرّف أن يكون فاعلا ومفعولا ومضافا إليه. تقول ضرب زيد وضربت زيدا، وجاءني غلام زيد فتختلف المقاصد والمعاني في زيد باختلاف آخره ولا يكون هذا في الحرف. لأن قوله: "هل يدل على الاستفهام. و"بل" على الاستدراك و"إلى" على انتهاء الغاية، و"من" على ابتدائها، ولا يكون فيها شيء من التصرف [1] الذي وصفناه في نحو زيد من الفاعلية والمفعولية والإضافة.

وكذا لا يكون له إعراب في التقدير كما يكون للأسماء المبنية نحو: أين ومتى. وإذا كان الحرف دالاً على معنى غير متصرف فارق بذلك الأسماء المتمكنة نحو: زيد وعمرو وأحمد، وفارق الأسماء المبنية... وإذا باين هذه الأقسام الثلاثة كان قولهم ما جاء لمعنى ليس غير حدّا للحرف، لأنه بمنزلة أن تقول: الحرف ما دلّ على معنى غير متصرّف ولم يكن له إعراب بوجه ولم يتضمن الزمان وهذا مطرد ومنعكس» [2].

ونستدل على ما زعمناه بتأويل الجرجاني لحدّ الحرف حين فسّر ما جاء لمعنى ليس غير بقوله لمعنى غير متصرّف. ثم بتأويله معنى التصرّف بتأدية دور الفاعلية والمفعولية والإضافة. وهو ما يجعل حدّ الحرف قائما على نفس الأسس التي حدّ بها الزجاجي الاسم في قوله: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو

---

1 أصلها في النص: "والذي وضعناه في نحو زيد من الفاعلية والمفعولية والإضافة" وقد أصلحنا ما بدا لنا خطأ مطبعيا حتى يستقيم المعنى.

2 لعله يقصد الاسم المعرب بقسميه، والقسم الثالث هو المبنى.